

سيناريوهات والمسارات المحتملة لمستقبل الاقتصاد التونسي بعد جائحة كورونا

- دراسة استشرافية إلى غاية 2040-

*Scenarios and potential pathways for the future of the Tunisian economy after the Corona pandemic, a forward –looking study up to 2040*بشير بن موسى^{1*}، أحمد نصير²، أحمد بن أحمد³¹ جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)، bm38.bachir@gmail.com² جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)، ahmednecer79@gmail.com³ جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)، benahmed-ahmed@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/05/17

تاريخ الاستلام: 2021/10/19

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاقتصاد التونسي من مجموعة متنوعة الأبعاد مثل التوقعات الاقتصادية، وصدمة النمو، ودور المنظمين والاستراتيجيات المقترحة طويلة الأجل هذا من جهة وتأثير هذه الجائحة على النمو الاقتصادي وحتمية إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد من جهة أخرى.

وتقدم هذه الدراسة تحليلاً متكاملاً لمسار التنمية المستقبلي المحتمل (أو المسار الحالي) في تونس إلى 2040، باستخدام التنبؤ بالعقود الأجلية الدولية (IFs) وهي أداة عالمية للتنبؤ طويل المدى تشمل مجموعة من نظم التنمية، بما في ذلك الديموغرافيا والاقتصاد والتعليم والصحة والزراعة والبيئة والطاقة، البنية التحتية والتكنولوجيا والحكومة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الصدمة الاقتصادية، التنمية، (IFs)، الاقتصاد التونسي.

تصنيف JEL: G28، I18، I11، C53.

Abstract:

This study analyzes the impact of the Coronavirus (COVID-19) pandemic on the Tunisian economy from a variety of dimensions such as economic outlook, growth shock, the role of regulators and proposed long-term strategies on the one hand and the impact of this pandemic on economic growth and the imperative to establish a new global economic order on the other hand. This study provides an integrated analysis of the potential future development path (or current path) in Tunisia to 2040, using international futures contract prediction (IFs). It is a global long-term forecasting tool that encompasses a range of development systems, including demography, economy, education, health, agriculture, environment, energy, infrastructure, technology, and governance.

Keywords: Corona pandemic, economic shock, development, (IFs), Tunisian economy.

Jel Classification Codes: G28, I18, I11, C53.

1. مقدمة:

تعد جائحة الفيروس التاجي أكبر صدمة سلبية منذ الأزمة المالية العالمية وهو التسبب في أضرار جسيمة للنشاط العالمي. وتوقعت التقديرات المبكرة أنه في حالة تحول الفيروس إلى جائحة عالمية ، ستفقد معظم الاقتصادات الكبرى 2.4٪ على الأقل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2020 ، قاد الاقتصاديون بالفعل إلى خفض توقعاتهم لعام 2020 للنمو الاقتصادي العالمي من حوالي 3.0٪ إلى 2.4٪ ، لوضع هذا الرقم في منظور ، قدر الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 86.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 يعني أن انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.4 في المائة فقط يصل إلى ما يقرب من 3.5 تريليون دولار أمريكي في صورة خسارة

الناتج الاقتصادي ، ومع ذلك ، تم إجراء هذه التنبؤات قبل أن يصبح COVID-19 عالميًا جائحة وقبل تطبيق قيود واسعة النطاق على التواصل الاجتماعي لوقف انتشار الفيروس لهذا السبب ، هناك حاجة إلى جهود قوية ومنسقة لاحتواء جائحة COVID-19 وتقليل تأثيرها الاقتصادي ، خاصة على الفئات الأكثر ضعفاً ، بينما لا توجد طريقة لمعرفة بالضبط الأضرار الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا الجديد COVID-19 العالمي ، هناك إتفاق واسع النطاق بين الاقتصاديين على أنه سيكون له آثار سلبية شديدة على الاقتصاد العالمي.

تسبب جائحة مستعر أطلق العنان لفيروس COVID-19 شديد العدوى القيود ليس فقط على حركة الناس ولكن أيضًا على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية

يتسبب الوباء في تعطيل سلاسل التوريد العالمية والتجارة الدولية. مع ما يقرب من 100 الدول التي أغلقت الحدود الوطنية خلال الشهر الماضي ، وصلت حركة الأشخاص وتدفقات السياحة إلى توقف الزحف، ويواجه ملايين العمال في هذه البلدان احتمالية قاتمة بفقدان وظائفهم ، تدرس الحكومات وتطرح حزم تحفيز كبيرة لتجنب حدوث انكماش حاد في حساباتها الاقتصادية التي يمكن أن تغرق الاقتصاد العالمي في ركود عميق.

وتعتبر تونس فريدة من نوعها في منطقة شمال إفريقيا. حققت البلاد الاستقلال في المقام الأول من خلال الحملات السياسية وليس الكفاح المسلح ، تفتخر باقتصاد متنوع نسبيًا ولديها إنجاب تدريجي سياسات صحية مختلفة عن معظم جيرانها، ومع ذلك ، فإن التقدم منذ الاستقلال على مؤشرات مختلفة مثل سنوات التعليم وحقوق المرأة ومؤشرات الاقتصاد الكلي الإيجابية بشكل عام أخفى شعوراً منتشرًا بالإحباط، وسوف يرتفع تأثير جائحة الفيروس التاجي العديد من الجوانب السلبية للبلاد اقتصاد. لذلك ، خلق فرصة مفتوحة للاقتصاد أكثر أهمية للمضي قدمًا. بالإضافة إلى تحقيق الرقابة على جميع جوانب الإنفاق الحكومي والسياسة الاقتصادية ، خفض العودة إلى التبذير في الإنفاق وإصلاح الدعم السياسات وتحسين مناخ الأعمال و جودة التعليم ، وضمان الأمن الداخلي و

توطيد المؤسسات الديمقراطية هي من بين صعبة ولكنها ضرورية التحديات التي تواجه تونس يحتاج إلى صراع في المستقبل.

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة :

ما هي أهم التأثيرات جائحة كورونا على وضع الاقتصاد التونسي الحالي والمستقبلي ؟ ، وماهي

المسارات المحتملة لهذه الصدمة ؟ وما هي البدائل الاقتصادية للخروج من الازمة ؟.

وتم تقسيم محتوى هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

الإصلاحات الاقتصادية ومخططات التنمية في تونس

شرعت تونس منذ سنة 1986 في تطبيق برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة آنذاك، حيث صادف ذلك المخطط السابع للتنمية واعتمدت هذه الإصلاحات من أجل تطوير ميكانيزمات سوق والتحضير للانفتاح اقتصادها والخروج بأهداف رئيسية تتمثل في تطوير روح المبادرة الخاصة وخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة للمواطنين.

1- الأهداف العامة للبرنامج الإصلاحي الاقتصادي:

يمكن تصنيفا الأهداف المسطرة والتدابير العملية المرافقة لها إلى صنفين (روايح، 2012، الصفحات 189-190):

1.1- الأهداف المسطرة على المدى القصير والتدابير المرافقة لها:

- إيقاف تدهور الوضع وتوفير الظروف الكفيلة بإعادة بعث الإنتاج وذلك في إطار توازنات داخلية وخارجية مقبولة:

- بالنسبة للمالية العامة فالعمل انصب على إعادة التوازن المالي الكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى؛

- بالنسبة للموارد الخارجية فقد تم وضع برنامج عاجل يهدف إلى تعبئة المصادر الخارجية بشرط مسيرة حيث يتضمن هذا البرنامج 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 مليون دولار من البنك العالمي، و85 مليون دولار من إيطاليا.

2.1- الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى:

- فيما يتعلق بالأسعار فقد تم إقرار تحرير الأسعار بالنسبة للقطاعات التي تتميز بوجود منافسة كافية في السوق الداخلية:

- إعادة النظر في نظام تحديد الأسعار للسلع التي تمتاز بضعف المنافسة في مرحلة أولى وذلك تمهيدا لتحريرها في مرحلة لاحقة:

- أما التجارة الخارجية عملت على إصلاحها وذلك بهدف تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات التونسية وذلك من خلال تحريرها، أيضا التخفيض التدريجي من القيود المسلطة على الواردات وصولاً إلى تحريرها الكلي سنة 1991، كذلك ضبط الرسوم المفروضة على الواردات؛
 - تطبيق سياسة الأجور المرنة؛
 - رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع والتخفيض من حجم الإعانات؛
 - التحكم الفعلي في القروض من خلال تطبيق معدلات فائدة حقيقية؛
 - تخفيض سعر صرف الدينار التونسي بـ10٪ لتشجيع الصادرات التونسية من السلع والخدمات؛
 - أما بالنسبة الاستثمار تضمن البرنامج تقديم امتيازات للشركات العاملة في القطاع التصديري مع إلغاء ترخيص المسبق من طرف الإدارة التي أصبح دورها ينحصر في دراسة المشاريع المعروضة عليها ومدى مطابقتها وشروط الامتياز التي ينص عليها قانون الجديد للاستثمار على أن يطبق ذلك على القطاع الصناعي أولاً ثم القطاعات الأخرى لاحقاً، وهذا فضلاً على وضع برنامج خصصة (رواج، 2012، صفحة 191)، وقد تم وضع الإطار القانوني لعملية الخصصة في تونس سنة 1987، وتم تعديله في سنة 1989 وأهم ما نص عليه هذا القانون مايلي (صافي، 2006/2007، صفحة 62):
 - تمكين الحكومة من التخلي كلياً أو جزئياً عن مساهمة في المؤسسات العمومية؛
 - إدماج أو إنفصال المؤسسات التي تملك فيها الدولة مساهمة مباشرة؛
 - التحكم في الإمتيازات التي تستند إلى العمال الذين يرغبون في المساهمة في رأس مال المؤسسة؛
2. البرامج التنموية: سعت تونس على وضع مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج في جميع القطاعات والنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة الرفاه للمجتمع وتمكينهم من الحصول على الحاجات الأساسية.
- 1.2. المخطط العاشر (2001-2006): انطلق المخطط التنموي العاشر في محيط شهد تحولات عميقة على الصعيدين العالمي والمحلي، فعلى الصعيد العالمي تميزت هذه الفترة بتسارع التطورات في اتجاه العولمة، وتميزت بداية هذا المخطط بتباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001، أما على الصعيد المحلي فقد شهدت تونس إصلاحات جوهرية شملت مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية أکسبت الاقتصاد التونسي مزيداً من التنوع والفاعلية بتكريس آليات السوق، ولقد وضعت من خلال هذه المخطط مجموعة من الأهداف في كل قطاع هي: (رجال، 2011/2012، الصفحات 63-64)
- 1.1.2. قطاع الفلاحي: أخذت الإستراتيجية الظروف المناخية بعين الاعتبار بسبب التذبذب في سقوط الأمطار، ويهدف البرنامج إلى بلوغ نسبة نمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.5٪ وهو ما يستدعي مبلغ 4850 مليار دينار تونسي كاستثمارات في القطاع، وهدف المخطط إلى زيادة المناطق المسقية إلى 30 ألف هكتار.

2.1.2. قطاع السياحة: تعتمد تونس على السياحة كمورد اقتصادي هام، حيث بلغت الاستثمارات في القطاع حوالي 1800 مليار دينار.

3.1.2. المحروقات: يهدف المخطط إلى تدعيم احتياطي الموارد البترولية من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال مع مواصلة مجهودات التنقيب بإنجاز حوالي 60 عملية إستكشافية جديدة.

4.1.2. الكهرباء: تركز الجهود الاستثمارية في هذا القطاع على:

- إنجاز المولد الكهربائي برادس 2؛

- الشروع في إنجاز مشروع جديد بغنوش بإستثمارات قدرت بـ 207 مليار دينار تونسي؛

- تزويد 336 ألف مشترك جديد منهم 78 ألف في المناطق الريفية.

5.1.2. النقل: بلغ الاستثمار في هذا المجال حوالي 16٪ من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط وأهمها:

- كهرية خط السكك الحديدية تونس- برج السديرة بكلفة 180 مليار دينار تونسي؛

- إقتناء طائرتين لشركة الطيران الجديد بكلفة 49 مليار دينار تونسي؛

- إنجاز مطار بمنطقة النفيضة بكلفة 500 مليار دينار تونسي.

6.1.2. الإتصالات: من أهم الأهداف هي:

- بلوغ كثافة هاتفية تقدر بـ 52 خطا لكل 100 ساكن؛

- بلوغ حوالي 2 مليون و 200 ألف مشترك للهاتف الثابت و 3 ملايين مشترك للهاتف النقال.

كذلك وضعت تونس أهم الخطط خلال هذه الفترة تشمل: (الدولي، 2006/2001، صفحة 158).

- سياسة التجارة الخارجية: يهدف المخطط العاشر إلى دفع التصدير، ووضع آليات كفيلة بدخول أسواق جديدة، كما تم الإنطلاق في الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي في المجال الفلاحي بداية من 2001 والذي تحصلت تونس بموجبه على امتيازات جديدة منها الرفع من صادرات زيت الزيتون إلى 115 ألف طن سنويا.

- دعم النمو وتعزيز دور القطاع الخاص: يهدف البرنامج إلى الوصول إلى معدل النمو في جميع القطاعات يصل إلى 5٪ ، والرفع من نسبة الاستثمار إلى 26.3٪ من الناتج وتستهدف الخطط المجالات التالية: (الدولي، 2006/2001، صفحة 159)

- العمل على جعل تونس مركزا ماليا دوليا إقليميا من خلال تطوير الخدمات المالية والتأمين؛

- العمل على جعل تونس قطبا للعلاج والاستشفاء على صعيد منطقة المتوسط؛

- دراسة إمكانية أن تكون تونس قطبا للتعليم العالي على المستوى العربي والإفريقي.

2.2. المخطط الحادي عشر 2007-2011: تأخذ التقديرات المخطط الحادي عشر بالأساس على الإنجازات التي تحققت في البرنامج السابق، حيث أعد المخطط من أجل استكمال المشاريع التي مازالت في طور الإنجاز وبرت مشاريع جديدة، وتتسم فترة المخطط الحادي عشر بتعميق الإصلاحات وتسريع

نسقتها وفقا للمحاور الأساسية التالية (الدولي، المخطط الحادي عشر 2011-2007، 2006، الصفحات 101-80):

- تمكين الاقتصاد وتأمين صلابته وتعزيز اندماجه الناجع في الاقتصاد العالمي بهدف رفع قدرته على تحقيق نسق أسرع للنمو.

- تثبيت مقومات التنمية الشاملة من أجل ضمان تواصل النمو واستدامته وضمان التوازن بين الفئات والجهات والأجيال.

- تطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد مبني على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو والارتقاء بطاقة الاقتصاد التشغيلية وملاءمتها مع هيكلية طلبات الشغل الجديدة؛

- دعم الاستثمار في رأس المال البشري قصد الارتقاء بمساهمته في النمو وجعله المحرك الرئيسي للتنمية؛

- اعتماد سياسات قطاعية تتماشى ومتطلبات تطوير هيكلية الاقتصاد أي تنويعه والارتقاء بحصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة للكفاءات.

3.2. المخطط الثاني عشر 2011-2014: يهدف هذا المخطط إلى تجسيم البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" الذي يطمح إلى الدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة في مسيرة اللحاق بالدول المتقدمة وذلك من خلال الوصول بالدخل إلى 7000 دينار والنزول بالفقر إلى المستوى الأدنى وإحداث 425 ألف مواطن شغل لتغطية كامل الطلبات الإضافية بإحداث نقلة نوعية لإستراتيجية التنمية تمكن من توفير أفضل الظروف لتيسير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر النمو وترسيخ ثقافة التجديد وتعزيز القدرة على امتلاك المعارف والتكنولوجيات الحديثة وذلك وفقا للمحاور: (الدولي، المخطط الثني عشر للتنمية 2011-2014، 2009، الصفحات 74-73).

-تطوير هيكلية الاقتصاد؛

-دعم القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية؛

-تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

-المحافظة على التوازنات المالية؛

-الاستثمار في رأس المال البشري؛

-إرساء مقومات الاقتصاد البيئي؛

-دفع التنمية الجهوية.

4.2. مخطط التنمية 2016 -2020: جاء هذا المخطط بمبدأ إرادة قوية وفاعلة لتحقيق العدالة

والرخاء بتكريس الحوكمة الرشيدة، حيث تشهد تونس مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر تتميز بالتحول النوعي الذي طبع خياراتها التنموية استجابة لمطالب ثورة الحرية والكرامة التي ترجمت بوضوح

الإرادة الشعبية الراسخة للقطع مع النمط المجتمعي الإقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والتفرقة والتمييز، ويهدف هذا المخطط إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية، وأهم محاور التي جاء بها هذا المخطط هي (التونسية، 2016، الصفحات 43-41):

1.4.2. الحوكمة الرشيدة والإصلاحات: تعيش تونس منعرجا جديدا يتمثل في تطور المشروع المجتمعي وإرساء منوال تنموي جيد، وكشرط أساسي لتكثيف حظوظ النجاح والتسريع في الانجاز حتى يرجع الأمل في المستقبل لشباب البلاد، لا بد من العمل على مقاومة الفساد وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير حظوظ النجاح لكل المواطنين عبر تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة والتسريع في برنامج الإصلاحات الذي انطلق منذ سنة 2012.

2.4.2. من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري: تتمتع تونس بتموقع جغرافي استثنائي، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والمنطقة المتوسطية الرابطة بين الغرب والشرق، وموارد بشرية ذات محتوى معرفي عالي، يضع البلد قادرة اليوم أن تمر من اقتصاد معتبرا دوليا "اقتصاد ذو كلفة ضعيفة" إلى "محور اقتصادي عالمي" ذو قيمة مضافة عالية وإنتاجية تسمح بالتنافس الجدي الإقليمي في العديد من القطاعات.

ويتمثل المقياس بالارتقاء بنسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو تكلفة قدرة تشغيلية عالية وأيضا دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال ودعم المجهود التصديري وتعميق الإدماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية من خلال: (الدولي ا، 2015، الصفحات 16-15).

- الإرتقاء بحصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من 20٪ من الناتج سنة 2015 إلى بنسبة 30٪ في سنة 2020؛

- الحد من كلفة اللوجستية من 20٪ من الناتج سنة 2015 إلى 15٪ سنة 2020؛

- توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة من 420 كلم إلى 1200 كلم في أفق 2020؛

- التقليل من نسبة البطالة من 15 ٪ سنة 2014 إلى حدود 11٪ سنة 2020 خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا وبالمناطق الداخلية؛

- تحسن ترتيب تونس لتحتل المرتبة 40 سنة 2020 حسب تقرير ممارسة العمال الصادر عن البنك الدولي مقابل المرتبة 60 حاليا؛

- الترفيع بنسبة 50٪ بالنسبة للاستثمار العمومي (ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية)؛

- الإرتقاء بنسبة 50٪ الإستثمار الجملي إلى 25٪ من الناتج سنة 2020.

3.4.2. التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي: لقد جعلت تونس من الإنسان محور السياسة التنموية وهدفها الأسمى ووسيلتها المثلى ويرمي هذا المخطط إلى الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستويات رفيعة وإلى التحسين المتواصل لجودة الحياة. (التونسية، 2016، صفحة 56).

4.4.2. تجسيم طموح الجهات: ويتمثل الهدف من إرساء وتجسيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية الدامجة والشاملة إلى الحدّ من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية الأقل نمواً والجهات الساحلية والتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة 30٪ في أفق سنة 2020.

5.4.2. الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية المستدامة: تتمثل أهدافه في: (التونسية، 2016، صفحة 20).

- تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم البيئة:

- حماية البيئة والوسط الطبيعي؛

- ترشيد استهلاك الطاقة؛

- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيده.

تحليل المسارات المحتملة للأوضاع الراهنة والمستقبيلة للاقتصاد التونسي وتوقعاته لسنة 2040

ان الملاحظ للأوضاع التونسية بعد الثورة بالإضافة الى جائحة كورونا وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية يدعو الى توقع مسارات للوضع التونسي. باستخدام التنبؤ بالعقود الآجلة الدولية (IFs) ، كما في الآتي:

1. المسار الاقتصادي:

1.1. النمو الاقتصادي: منذ عام 2000، إنخفض معدل النمو في تونس إلى أقل من المتوسط في البلدان النامية والمتوسطة الدخل، وهو اتجاه يُتوقع أن يستمر حتى بعد عام 2040 ، ومع ذلك، أبلغ صندوق النقد الدولي عن نمو اقتصادي يزيد قليلاً عن 1٪ في عام 2019، بانخفاض عن 2.7٪ في 2018.

حيث تراجع الناتج المحلي من تداعيات COVID-19 مسجلاً -6٪ في عام 2020 (مقارنة بثلاثي الثالث لسنة 2019) وستشهد البلاد أعمق ركود منذ الاستقلال. رهناً باكتشاف لقاح فعال وإنتاجه بكميات كبيرة وبدء تطبيقه.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يعود النمو العالمي إلى الارتفاع في عام 2021، بما في ذلك تونس، التي يتوقع أن ينمو بنسبة 4.1٪، معتدلاً بعد ذلك.

وعلى المسار الحالي، ستشهد تونس متوسط معدل نمو اقتصادي سنوي يبلغ 1.9٪ بين عامي 2020 و2040 مقارنة بمتوسط معدل نمو سكاني سنوي متوقع يبلغ 0.6٪.

2.1. الدخل الفردي: سوف يتحسن الدخل، ولكن بشكل أبطأ من نظرائه في OLMIC ، والمبين في الشكل الموالي في الملاحق.

ومن المتوقع أن تتقلص الفجوة بين دخل الفرد في تونس ومتوسط الدخل المتوسط للمركز الاقتصادي المتوسطي للدول العربية. وعلى المسار الحالي، ستشهد تونس متوسط معدل نمو اقتصادي سنوي يبلغ 1.9٪ بين عامي 2020 و2040 مقارنة بمتوسط معدل نمو سكاني سنوي متوقع يبلغ 0.6٪.

3.1. الهيكلة الاقتصادية: تساهم السياحة والتصنيع والجهود المبذولة في السياسات التوسعية في دفع عجلة النمو في تونس. (AFDB, 2019).

1.3.1. قطاع الخدمات: ويقدر أن قطاع الخدمات 18 يقدم أكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بين 50٪ و60٪) ومن المقرر أن يظل مهيمناً حتى عام 2040، وسيعكس فيروس كورونا ذلك التعافي في الوقت الراهن.

2.3.1. قطاع التصنيع: التصنيع هو ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29٪ في عام 2019، وفقاً لمعايير IFs، وهو أعلى من متوسط OLMICs، ومع ذلك، فإن الإنتاج الصناعي أخذ في التراجع، لا سيما في قطاعي الميكانيك والنسيج، اللذين عانيا من انخفاض في الطلب الخارجي بسبب المنافسة من الصين وارتفاع تكاليف الإنتاج في تونس.

إضافة إلى امتلاك الدولة أيضاً قطاعاً كبيراً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يساهم بأكثر من 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يزيد بشكل كبير عن متوسطات OLMICs.

تلعب الزراعة دوراً صغيراً ولكنه مهم في حوالي 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يساهم قطاع الطاقة بنسبة ضئيلة تبلغ 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. على المسار الحالي، ستخفف مساهمات الناتج المحلي الإجمالي للزراعة والطاقة بشكل طفيف على الرغم من استمرارها في الزيادة بالقيمة الدولية المطلقة.

بين العوامل الأساسية الثلاثة، تقدم MFP أكبر مساهمة في النمو الاقتصادي في تونس مقارنة بالدول المتوسطة الدخل، كما هو موضح في الشكل 02 في الملحق أدناه.

3.3.1. قطاع الزراعة: رغم أهمية الزراعة في الاقتصاد التونسي. إلا أن متوسط غلة

المحاصيل في تونس منخفض، حيث يقل عن 2.2 طن للهكتار، مقارنة بالمتوسط في البلدان النامية والمتعددة الأطراف والمتوسط عند 6.3 طن متري، مما يشير إلى التحديات في القطاع الزراعي وإمكانية التحسين. بحلول عام 2040، من المتوقع أن يزداد متوسط غلة المحاصيل إلى 2.8 طن فقط للهكتار مقارنة بالمتوسط في الدول المتوسطة والمتوسطة الحجم عند حوالي 7.5 طن لكل هكتار. وفقاً للمعايير الدولية، من المتوقع أن ينخفض الاعتماد على الواردات على المحاصيل كنسبة مئوية من صافي الطلب من 30٪ في عام 2020 إلى حوالي 19٪ في عام 2040، كما هو موضح في الشكل 03. والممثل في الملحق .

من منظور زراعي، تشمل المخاطر المناخية التي يتعرض لها القطاع انخفاض غلات المحاصيل، والتحول في مواسم الزراعة، وتدهور جودة التربة، وزيادة تملح طبقات المياه الجوفية، وانخفاض توافر المياه للري، وارتفاع أسعار الغذاء. حيث يهدد هذا التغيير في مناخ الزراعة في تونس. وتوقع

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن الاقتصاد التونسي سيعاني من انخفاض الناتج من 2 إلى 2.7 مليار يورو بين عامي 2000 و2030 بسبب الآثار المشتركة لزيادة أسعار الغذاء العالمية وركود المحاصيل الزراعية.

3. البنية التحتية الأساسية: والمتمثل في:

1.3. الماء والنظافة: في المسار الحالي، حوالي 2٪ فقط لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب، وسيتمكن جميع التونسيين من الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بحلول عام 2036. يمكن أن تعزى النتائج الصحية الجيدة بشكل عام، لا سيما فيما يتعلق بالأمراض المعدية الموصوفة في القسم السابق لتوفير خدمات كافية مثل المياه والصرف الصحي في البلاد.

2.3. الطاقة والكهرباء: حيث تهدف الحكومة إلى توفير 30٪ من الكهرباء بحلول عام 2030 (International Energy Agency (IEA), 2013, p. 74) وفقاً للمعايير الدولية، لن تحقق تونس هذا الهدف إلا بحلول عام 2040، مما يشير إلى الحاجة إلى دفع أكثر قوة على مصادر الطاقة المتجددة.

3.3. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تتمتع تونس بوحدة من أكثر البنى التحتية للاتصالات تطوراً في شمال إفريقيا، مع بعض أعلى معدلات اختراق السوق في القارة. في عام 2020، من المتوقع أن تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 4.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

البدائل الاقتصادية للخروج من الأزمة الصحية " جائحة كورونا "

المرحلة لأنها فشلت في تقديم أبسط الخدمات الصحية والاجتماعية ، حيث فشلت في تحقيق النمو وأدت إلى ذلك الظروف الاقتصادية الكارثية التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد من الفقر والبطالة والتمهيش.

بينما تنتظر ترسيخ هذا الوضع وفي ضوء المتغيرات التي تشهدها تونس والعالم ، من المهم أن يتم التعامل مع القضايا والمشكلات التي تطرح وفق رؤى ومفاهيم جديدة وفي إطار برنامج واضح يهدف إلى تفعيل آليات التنمية المختلفة وتحقيقها الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاعتماد على الدور الاجتماعي للدولة لصالح الفئات والكيانات التمهيش وضمان استدامة اقتصاد السوق والقضاء على المضاربة والفساد ، لاحتكار والسوق السوداء. لقد أصبح من المؤكد التفكير في الأساليب التي تعتمد على: (Fridhi, 2020, p. 03)

1. إعادة النظر في الدولة والقطاع العام:

منذ الثمانينيات ، أكدت الفلسفة النيوليبرالية أن الدولة لم تعد تشكل الحل ، بل بالأحرى تصبح المشكلة. لذلك ، كل السياسات المتبعة منذ تلك الفترة أضعفت الدولة وفككت القطاع العام. مع أزمة COVID-19 ، تحولت الأنظار إلى الدولة والقطاع العام ، بسبب فشل النيوليبرالية لمواجهة

الأزمة الخانقة التي تعيشها تونس منذ 2011 خاصة في حل المشاكل الناجمة عن وباء COVID-19 ، بما في ذلك المشاكل الصحية والتعليمية استعادت الدولة دورها لأنه في مواجهة هذه الأزمة لا آليات السوق ، ولا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص الذي يهتم بشكل خاص بزيادة أرباحه ، وفي الغالب فالأزمات تستغل الفرص المواتية للاحتكار والمضاربة ورفع الأسعار. أيضا، لم تخصص الدولة القليل من الأموال للصحة والبحث العلمي ، وبالتالي لم تكن الدول مستعدة لمقاومة الوباء.

ما يُقترح اليوم في ضوء أزمة COVID-19 هو التأكد من أن الدولة والسوق في حالة العلاقة التشاركية ودون أي تضارب بينهما ، مما يفترض التوفيق بين دولة ذات دور استراتيجي واجتماعي والسوق الذي من المفترض أن يكرس التنافسية والشفافية بهذه الطريقة فقط يمكن بناء اقتصاد لا تستطيع فيه أقلية أن تستفيد من ثمار نموها ، ولكن سيستفيد الغالبية من هذا النمو، هذا يعني أن هذا الاقتصاد يصبح ، في نفس الوقت ، اقتصاديًا ومفيدة اجتماعيا، والاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يصطدم، بل يجب أن تكون متكاملة كما يمكن أن تكون لا تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية والعكس صحيح تحقيق التوازن بين الدولة و يتطلب السوق إعادة صياغة دور الدولة من أجل القيام بالمهام:

- حماية الفئات الضعيفة ؛
- تطوير الخدمات الاجتماعية ، وخاصة في الصحة والتعليم؛
- تعديل السوق من خلال القوانين التي تسنها الدولة وتطبيقها؛
- وضع كل الإمكانيات في أيدي القطاع العام لدفع عجلة التنمية في المناطق الداخلية؛
- تقديم كافة الحوافز لرأس المال الوطني الخاص للاستثمار في المناطق المهمشة؛
- تمويل البنية التحتية؛
- تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي.

أما بالنسبة للسوق ، فهو يمثل آلية التكيف المهيمنة في الاقتصادات الليبرالية وهو الوحيد بديل لجميع أشكال تدخل الدولة من حيث دفع النمو الاقتصادي. السؤال الذي هو باستمرار السؤال عما إذا كانت آليات السوق قادرة على تحقيق التنمية

من الواضح أن هذه الآليات أو ما يسمى بـ "اليد الخفية" حدثت من أجل تكوين الثروة ، وكيف تم توزيع هذا الأخير لم يكن مصدر قلق لهذه الآليات. تفاقم الفقر في الليبرالية الاقتصادية هو تأكيد على عدم وجود علاقة بين تكوين الثروة وتوزيعها ، بحيث أن كل يترافق نمو الثروة مع توزيع غير عادل لها. هذا من شأنه أن يؤكد أن عمل يتطلب اقتصاد السوق لوظائفه الأساسية وجود سلطة مراجعة قوية لا يمكن إلا أن تكون كذلك تقوم بها الدولة القادرة على ضمان التوزيع العادل للثروة المنتجة ، يجب

أن تكون الدولة مكملاً للسوق وبديلاً له إذا لزم الأمر وكذلك التأكد من أن المنطق الليبرالي لا يسيطر على المنطق الاجتماعي ، وأن العوائد الاقتصادية لا تتحقق على حساب العدالة الاجتماعية بدون الدولة ، لا يمكن أن تكون هناك عدالة اجتماعية أو معركة ذات معنى من أجلها البطالة والفقير والاستبعاد.

2. حماية الاقتصاد الوطني:

الأولوية المطلقة هي دعم النسيج الإنتاجي من خلال سياسة حمائية تتضمن مراجعة سياسة التجارة الحرة والعلاقات التجارية مع الخارج. وهذا يعني ضرورة الحد من الواردات العشوائية، هذه سيعيد تنشيط الإنتاج الصناعي التونسي وإعفاء البلاد من الديون بالعملة الصعبة لتغطية الواردات من الخارج. وبحسب الأهمية ، بلغ العجز التجاري التونسي مع الصين ، في يناير 2020 ، 506.3 مليون مع تركيا 194.7 مليون دينار والجزائر 158.2 مليون دينار. (ADB, 2020)

3. إعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية:

يُعزى الاهتمام المتزايد بالقضية الاجتماعية إلى الفقر والهشاشة والبطالة التي كانت موجودة ، بحيث تعمقت الاختلافات بسبب الازمة لجائحة COVID-19 ، حتى تعمقت الاختلافات الاجتماعية وأصبح الفقراء أفقر والأغنياء يزدادون ثراء . كنتيجة منطقية لهذه الظروف ، فإن السلم الاجتماعي هو مهددة ، الأمر الذي يجبر أصحاب القرار على أخذ الموضوع الاجتماعي بجدية وإعطائه الأهمية القصوى من خلال السياسات المتبعة .

4. إعادة النظر في قيود الموازنة والأرصدة النقدية

مارست الدولة منذ عدة سنوات سياسة التقشف التي تمثلت في زيادة الضرائب تجميد الأجور والتخصيصات ، وخفض نفقات الدعم ، وزيادة أسعار الفائدة و ضغوط على القروض الاستهلاكية مما أدى إلى زيادة تدهور القوة الشرائية وضررها الاستهلاك والطلب الداخلي في الوقت الذي يجب أن تمارس الحكومة ضغوطا على الأسعار والمراقبة طرق التوزيع وتوفير الإنتاج وحماية الدينار من أجل ضبط الأسعار دون ضرب القوة الشرائية والطلب الداخلي

أدت أزمة COVID-19 إلى زيادة مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الزيادة نفقات الميزانية وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد. الأهداف المرجوة من هذا التدخل هيلدعم العرض من خلال الاستثمارات العامة والقروض بأسعار فائدة ضعيفة وكذلك دعم الداخل الطلب باللجوء إلى سياسة المساعدة الاجتماعية لفائدة أصحاب الدخل المحدود من خلال تفعيل ما يسمى بـ "المروحية النقدية" التي ما هي إلا وسيلة للتوزيع المباشر للمساعدات المالية لصالح هؤلاء الفقراء المهمشين.

حشد الموارد المالية من خلال استعادة الأموال المنهوبة ومكافحة تفجيرات الفساد الموارد المالية قضية أساسية للدولة ، لأنه بدونها لا يمكن للدولة أن يكون لها دور فعال في التعامل مع نفايات COVID-19.

لذلك ، من الضروري اللجوء إلى الحلول الجذرية التي تنفصل عن سياسات الترقيع والترميم. هذه الحلول هي: (Fridhi, 2020, p. 04)

- تحسين أداء النظام الضريبي: عادة ما تأتي موارد الدولة من الضرائب. ومع ذلك ، فإنه لم يعد من الممكن زيادة الضرائب والضغوط المالية ، خاصة على التدبير ، لأن هذا أصبح غير مقبول اجتماعيا وله تداعيات سلبية على الاقتصاد. ماذا يمكن ان يفعل ، وفي هذا الصدد يتم اتخاذ إجراءات جادة وحاسمة لمكافحة التهرب الضريبي ، وهو الأمر الذي لا شك فيه تقديم أموال ضخمة لخزينة الدولة

- إذا كان من الصعب الحصول على قروض خارجية اليوم ، فهناك إمكانية للمطالبة بإعادة التفاوض بشأن دفع الديون الخارجية العامة والخاصة في إطار حملة دولية يتم تنظيمها ومن خلالها يتم الضغط على المانحين لحملهم على قبول تأجيل سداد الديون. يتطلب نجاح هذا المسعى النشاط والمثبت الدبلوماسية الاقتصادية

- تصفية الدين الداخلي للدولة أي تحويله إلى موارد مالية. هذه العملية التي ينفذها البنك المركزي التونسي ، الذي يشتري قطع أراضي الخزينة النظرية مملوكة للبنوك ، وبالتالي فإن سيولة هذه البنوك متاحة مع انعكاساتها الإيجابية عليها منح القروض وتمويل الاستثمار. من الممكن أيضاً أن يوفر البنك المركزي السيولة للاستفادة من خزينة الدولة بشراء قطع أراضي الخزينة مباشرة. ومع ذلك ، هذا الإجراء الأخير يقضي بتغيير الفصل العاشر من النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي الصادر في 25 أبريل، 2016 المتعلق باستقلالية البنك المركزي.

- هذه الإجراءات ليست بالشيء الجديد حيث لجأت إليها عدة دول. البنك الفيدرالي الأمريكي اشترى جميع الديون العامة للولايات المتحدة ، وتخلّى بنك إنجلترا عن استقلاليتها وقدم المال سيولة مباشرة إلى خزانة الدولة بدون سعر فائدة .

- إعادة مقابل الضريبة على الثروة المتأتية من الإرث أو الهبة أو البيع. هذه الضريبة لا تمثل في تونس بنسبة 1.1٪ (2014) من إجمالي دخل الدولة التونسية ، بينما هذه النسبة تمثل 6.7٪ في المغرب و 8.2٪ في فرنسا و 8.9٪ في الولايات المتحدة و 12.3٪ في المئة في بريطانيا مع التأكد من أن الهدف من هذه الضريبة هو الأشخاص وليس المؤسسات.

- التصرف بجرأة لاستعادة الأموال المسروقة والمهربة. هذا يتطلب اتخاذ سياسات حازمة وفعالة مواجهة مافيات الفساد والتهريب والتهرب الضريبي وأباطرة السوق الموازية.

- فرض ضرائب عالية على الأموال المتداولة في السوق الموازية والعمل على الحد من التداول القتالي للأموال خارج القطاع المنظم.

4. دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص والقطاع الاجتماعي التضامني

أكدت أزمة COVID-19 القيود المفروضة على كل من القطاعين العام والخاص. القطاع العام يعاني من انهيار الموازنات العامة ومواردها المالية الضحلة ، بالإضافة إلى عواقب الفساد وسوء السلوك الذي

لا يسمح لها بالمساهمة بشكل فعال في التغلب على تركة الأزمة. أيضا، يشكو القطاع الخاص ، الذي يتألف من أغلبيته الساحقة من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ، من الهشاشة والمديونية ولا تزال مهددة بالانقراض بسبب أزمة COVID-19. (Coulbaly, 2020)

لذلك ، يكمن الحل في القطاع الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد ، والذي يمكن أن يدعم الجمهور والقطاع الخاص من أجل دعم الشراكة بينهما. يمتلك القدرة على التوفيق الاقتصادي النشاط مع الجانب الاجتماعي وتقليل هيمنة البعد الاقتصادي على البعد الاجتماعي. هو - هي تقوم على مجموعة من التعاونيات والجمعيات والتعاونيات التي تقدم الخدمات التي يحتاجها المجتمع الضعيف الفئات والمناطق المهمشة دون أن تكون ملزمة بتحقيق أرباح مادية كشرط لتنفيذها أنشطة. الهدف من إنشاء اقتصاد اجتماعي وتضامني هو خلق فرص عمل وإنشاء شبكة من الشركات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل الاقتصاد عامل استقرار اجتماعي.

4. خاتمة:

الدروس المستفادة من تفشي الأمراض المعدية السابقة ، فضلاً عن تجارب البلدان التي تعرضت للإصابة في وقت مبكر من COVID-19 ، أظهر بوضوح أن تدابير الاحتواء الشديدة ، مثل متطلبات التباعد الاجتماعي ، يعد إغلاق الأعمال التجارية والترفيهية غير الضرورية وإغلاق المدارس تدابير مهمة في إنقاذ الأرواح من خلال "تسطيح منحنى" العدوى ومنع أنظمة الرعاية الصحية من الإرهاق. صانعي السياسات تواجه مقايضات صعبة بين الفوائد الصحية لهذه السياسات وتكاليفها الاقتصادية ، ومع ذلك ، منذ كانت سياسات الاحتواء أكثر نجاحًا ، وكلما كان منحنى العدوى أكثر انبساطًا ، كان الاقتصاد أعمق يصبح الركود. أولويات السياسة العاجلة هي تعزيز أنظمة الرعاية الصحية لإنقاذ الأرواح وتعزيزها شبكات الأمان لتوفير الإغاثة للأسر ، وتقديم الدعم للقطاع الخاص لتخفيف الانكماش والحفاظ على الوظائف. إلى الحد الذي تتوافر فيه الحيز المالي ، يمكن أن تساعد الحوافز المالية واسعة النطاق أيضًا في رفع الإجمالي ، ولكن من المحتمل أن يكون أكثر فاعلية بعد انتهاء الأزمة المباشرة وبدء العمليات التجارية تطبيع. يمكن أن تلعب السياسة النقدية أيضًا دورًا مهمًا. يجب أن تكون البنوك المركزية على استعداد لتقديم الكثير السيولة للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية ، ولا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عرضة للمعاناة أكثر من الاضطراب الحاد. تحفيز نقدي أوسع ، مثل تخفيضات أسعار الفائدة أو الأصول المشتريات ، يمكن أن ترفع الثقة وتدعم الأسواق المالية لتعويض مخاطر التشديد الكبير في المالية الظروف ، بالنظر إلى التقلبات في الأسواق. التنسيق الدولي في التيسير النقدي يمكن أن يزيد من تخفيف التقلب.

5. قائمة المراجع:

ADB, T. M. (2020). *ADB, Tunisia Macroeconomic Update*. Tunisia : African Development Bank.

AFDB. (2019). African economic outlook 2019. www.afdb.org/fileadmin/.

Coulbaly, S. &. (2020). *Strategies for coping with the health and economic effects of the COVID-19 pandemic in Africa*. , Brookings,.

Fridhi, B. ,. (2020). *Coronavirus (COVID-19) Crisis: What's the Economic Alternative in Tunisia*. Kiel, Hamburg, germany: ZBW - Leibniz Information Centre for Economics, .

institute, T. s. (n.d.). National accounts bulletin of National accounts. www.ins.tn.

International Energy Agency (IEA). (2013). Renewable Energy Law for Electricity Production (No. 74/2013),. 74. <https://www.iea.org/policies/5873-renewableenergy-law-for-electricity-production-no742013?country=Tunisia>.

الجمهورية التونسية. (15 سبتمبر، 2016). مشروع وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020. 41-43. تونس، تونس: الجمهورية التونسية.

الجمهورية التونسية وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. (09 سبتمبر، 2015). وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020. 15-16. تونس، تونس: الجمهورية التونسية.

عبد الباقي رواج. (جوان، 2012). البطالة والتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية* (العدد 37)، الصفحات 189-190.

عبد القادر صافي. (2006/2007). سياسات الخوصصة في ظل الاصلاحات الاقتصادية- حالة الجزائر عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصة في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* ، 62. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

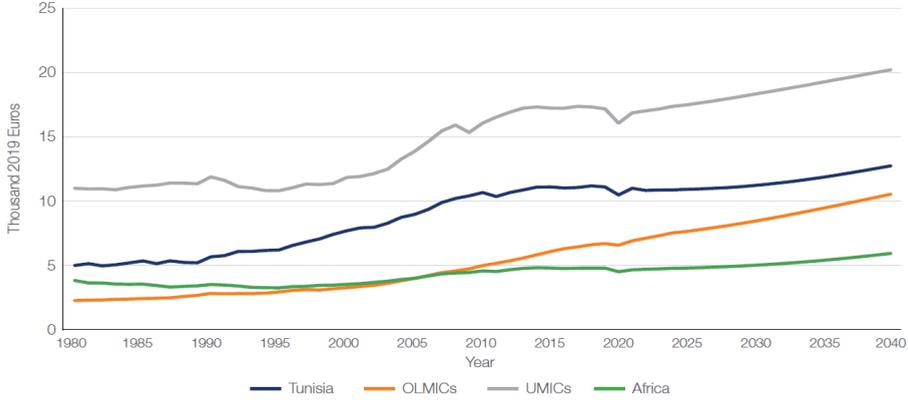
مراد رحال. (2011/2012). التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000/2010. *رسالة ماجستير* ، 63-64. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

وزارة التنمية والتعاون الدولي. (2009). المخطط الثني عشر للتنمية 2011-2014. المجلد الأول، 73-74. تونس، تونس.

وزارة التنمية والتعاون الدولي. (2006). المخطط الحادي عشر 2007-2011. المجلد الأول، 80-101. تونس، تونس: وزارة التنمية والتعاون الدولي.

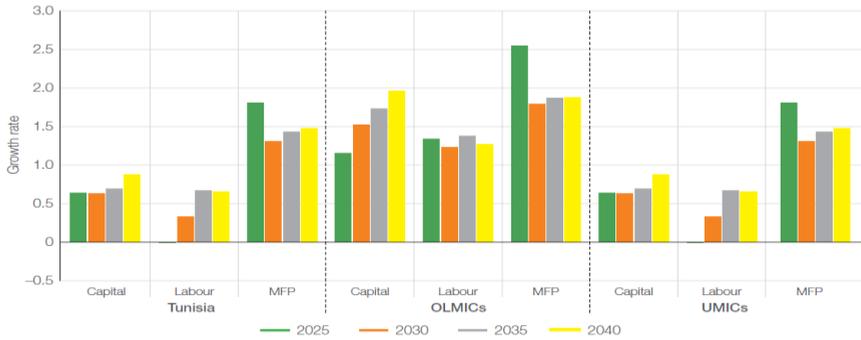
وزارة التنمية والتعاون الدولي. (2001/2006). المخطط العاشر 2001/2006. 158. تونس، تونس: وزارة التنمية والتعاون الدولي.
6- الملاحق:

الشكل 1: يمثل تطور مؤشر الدخل الفردي في تونس للفترة 1980 وتوقعاته لسنة 2040



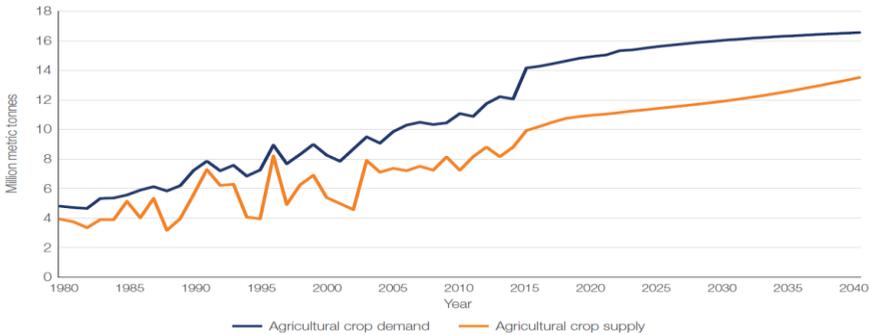
Source: IFs v7.45, historical data from World Development Indicators

الشكل 2: احتساب النمو في تونس والبلدان ذات الدخل المتوسط والمتوسط الدخل



Source: IFs v7.45

الشكل 3: العرض والطلب على المحاصيل الزراعية في تونس بمليون طن متري



Source: IFs v7.45, historical data from the Food and Agriculture Organisation